

كِتَابُ خَلَالِكِ الْأَعْيَانِ

تأليف الشيخ الإمام أبي بكر، عبد الفاهر بن عبد الرحمن بن محمد الجرجاني النحوي

تفقدّه الله بغفرائه

المنوفى سنة ٤٧١ - أو سنة ٤٧٤ هـ

قَرَأَهُ وَعَلَّقَ عَلَيْهِ

أبو فهر

محمود محمد شاكر

مِنَ النَّاسِ مَنْ لَفَظَهُ لَوْلُوٌّ يَبَادِرُهُ اللَّقْطُ إِذْ يُلْفَظُ
وَبَعْضُهُمْ قَوْلُهُ كَالْحِصَا يُقَالُ فَيَلْفَى وَلَا يُحْفَظُ

شيخ المعزة

الناشر مكتبة الخانجي بالقاهرة

صف هذا الكتاب بطريقة الجمع التصويري

مكتبة الخانجي

للطباعة والنشر والتوزيع

ص . ب ١٣٧٥ القاهرة

مطبعة المِكني

المؤسسة السعودية بـمصر
٦٨ شارع الباسية - القاهرة . ت : ٨٢٧٨٥١

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

تَبَارَكَ الَّذِي نَزَّلَ الْفُرْقَانَ عَلَى عَبْدِهِ لِيَكُونَ لِلْعَالَمِينَ نَذِيرًا ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي هَدَانَا بِهِ وَأَخْرَجَنَا مِنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ ، وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى نَبِيِّنَا مُحَمَّدٍ الَّذِي نَزَّلَ الْقُرْآنَ الْعَظِيمَ بِلِسَانِهِ لِسَانًا عَرَبِيًّا مُبِينًا ، لَا يَأْتِيهِ الْبَاطِلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِ ، اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ وَعَلَى أَبِيهِ إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ وَسَلِّمْ تَسْلِيمًا كَثِيرًا . اللَّهُمَّ اغْفِرْ لَنَا وَارْحَمْنَا وَأَنْتَ خَيْرُ الرَّاحِمِينَ .

...

وبعدُ فمنذ دهر بعيدٍ ، حين شققتُ طريقى إلى تذوقِ الكلام المكتوب ، منظومه ومنثوره ، كان من أوائل الكتب التى عكفتُ على تذوقها كتاب « إعجاز » ، للشيخ الإمام « أبى بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن الجرجاني » ، الأديب النحويّ ، والفقيه الشافعيّ ، والمتكلم الأشعريّ [توفى سنة ٤٧١ هـ ، أو سنة ٤٧٤ هـ] ، ويومئذٍ تنبّهتُ لأربعة أمورٍ :

الأوّل : أنّه بدا لى أنّ عبد القاهر كان يريدُ أن يؤسس بكتابه هذا علماً جديداً استدرّكه على من سبقه من الأئمة الذين كتبوا فى « البلاغة » وفى « إعجاز القرآن » ، ولكن كان غريباً عندى أشدّ الغرابة ، أنّه لم يسرّ فى بناء كتابه سيرة من من يؤسس علماً جديداً ، كالذى فعله سيبويه فى كتابه العظيم ، أو ما فعله أبو الفتح آبن جنى فى كتابه « الخصائص » ، أو كالذى فعله عبد القاهر نفسه فى كتابه « أسرار البلاغة » ، بل كان عمله وهو يؤسس هذا العلم الجديد ، مشوباً بحمّة جارفة لا تعرف الأناة فى التبويب والتقسيم والتصنيف ، وكأنّه كان فى عجلة من أمره ، وكأنّ منازعاً كان يُنازعه عند كلّ فكرة يريدُ أن يُجلّيها ببراعته وذكائه وسرعة لمحه ، وبقوّة حجّته ومضاء رأيه .

مقدمة

الثانى : أنى وقفت فى كتابه على أقوال كثيرة لم ينسبها بصرىح البيان إلى أصحابها ، حتى نتبين من يكون هؤلاء ؟ وكان من أعظم ما حيرنى قولان ، رددهما فى مواضع كثيرة من كتابه ، بل إن الكتاب كله يدور على رد هذين القولين وإبطال معنهما . الأول ، قول القائل : « إن المعانى لا تتزايد ، وإنما تتزايد الألفاظ » ، [دلائل الإعجاز : ٦٣ ، ٣٩٥] = الثانى ، قول القائل : « إن الفصاحة لا تظهر فى أفراد الكلمات ، ولكن تظهر بالضم على طريقة مخصوصة » ، [دلائل الإعجاز : ٣٩٤ ، ٤٦٦ ، ٤٦٧] .

الثالث : أن عبد القاهر جمع هذين القولين فى فصل واحد ، [ص : ٣٩٤ ، ٣٩٥] ، وجمع معهما قوله : « ثم إن هذه الشناعات التى تقدم ذكرها ، تلزم أصحاب « الصرفة » ، أيضاً » [ص : ٣٩٠] ، والقول بالصفة من أقوال المعتزلة ، فبدا لى يومئذ أن بين هذين القولين وأصحاب « الصرفة » من المعتزلة نسباً ، ولكنى لم أقف على ما يرضينى إن ذهب هذا المذهب .

الرابع : أن عبد القاهر فى مواضع متناثرة كثيرة ، قد دأب على التعريض بأصحاب « اللفظ » ، وبالذين يقولون « بالضم على طريقة مخصوصة » ، وأوهموا أنه « النظم » الذى ذكره الجاحظ فى صفة القرآن [دلائل الإعجاز : ٢٥١] ، وهو أيضاً « النظم » الذى عليه مدار علم عبد القاهر الذى أسسه ، فكان مما شغلنى ، أطول كلام من تعريضه بهم ، وهو ما جاءنى فى أواخر كتابه « دلائل الإعجاز » ، وهو قوله :

« وأعلم أن القول الفاسد والرأى المدخول ، إذا كان صدره عن قوم لهم نباهة وصيت وعلو منزلة فى نوع من أنواع العلوم غير العلم الذى قالوا ذلك القول فيه ، ثم وقع فى الألسن فتداولته ونشرته ، وفشأ وظهر ، وكثر الناقلون له والمُشيدون بذكره = صار ترك النظر فيه سنة ، والتقليد ديناً ولربما = بل كلماً = ظنوا أنه لم يشيع ولم يترسّع ولم يروه خلف عن سلف إلا لأن له أصلاً صحيحاً ، وأنه أخذ من معدن صدق ، واشتق من نبعة كريمة ، وأنه لو كان

مدخولاً لظَهر الدَّخَل الذى فيه على تقادُم الزمان وكرور الأيام . وكم من خطياً ظاهر ورأى فاسدٍ حَظى بهذا السبب عند الناس ولولا سُلطان هذا الذى وصفتُ على الناس ، وأنَّ له أُخذَةً تمنع القلوبَ عن التدبُّر ، وتقطعُ عن دواعى التفكير = لَمَا كَانَ لهذا الذى ذهبَ إليه القومُ فى أمرِ « اللفظ » هذا التمكنُ وهذه القوَّة وكيف لا يكونُ فى إَسارِ الأُخذَةِ ، ومَحُولِ بينهم وبين الفكرة ، مَنْ يُسَلِّم أن الفصاحةَ لا تكونُ فى أفراد الكلمات ، وإنما تكونُ فيها إذا ضُمَّ بعضها إلى بعضٍ ، ثم لا يعلمُ أنَّ ذلك يقتضى أن تكونَ وصفاً لها من أجل معانيها ، لا من أجل أنفسِها ، ومن حيث هى ألفاظٌ ونُطقٌ لسانٍ ؟ » [دلائل الإعجاز : ٤٦٤ - ٤٦٧] . وقد اختصرت الكلام هنا ، ولكن ينبغى أن تقرأه بطوله فى المكان الذى أشرتُ إليه .

من يكون هؤلاء القوم الذين لهم نباهةٌ وصيتٌ وعلوٌ منزلة فى نوع من أنواع العلوم ، غير علم « الفصاحة » الذى قالوا ذلك القولُ فيه ، وتداولته الألسُن ونشرته حتى فشا وظهر ، وتمكنت أقوالهم المدخولةُ هذا التمكنُ ، ورَسختُ فى النفوس هذا الرسوخ ، وتشعبت عروقها هذا التشعُّب ، مع ما فيها من التهافت والسقوط وفُحشِ العَلَط ، والتى إذا نظرت فيها لم تَرِ باطلاً فيه شوبٌ من الحق ، وزيفاً فيه شىءٌ من الفِصَّة ، ولكن ترى الغِشَّ بَحْتاً ، والعَيْظَ صِرْفاً ؟ ، كما يقول عبد القاهر [دلائل الإعجاز : ٤٦٥ ، ٤٦٦] . والأمران الثانى والرابع ، كانا موضع اهتمامى يومئذٍ ، وينبغى أن يكونا موضع اهتمام كُلِّ أحدٍ .

وفتشَّتْ ونَقَبْتُ ، فلم أَظْفِرَ بجوابٍ أَطمئنُّ إليه ، وتناسيتُ الأمر كُلَّهُ إلَّا قليلاً ، نحواً من ثلاثين سنة .

...

حتى كانت سنة ١٣٨١ هـ (١٩٦١ م) ، وطبع كتاب « المغنى » للقاضى « أبى الحسن عبد الجبار بن أحمد بن عبد الجبار الهمدانيُّ الأسديُّ » ،

الفقيه الشافعي ، المتكلم المعتزلي [توفي سنة ٤١٥] ، وكان إمام أهل الاعتزال في زمانه ، وعمر دهرًا طويلاً ، وكثر أصحابه ، وبُعد صيته ، ورَحَلَ إليه طُلاب العلم .

في تلك السنة صدر الجزء السادس عشر من كتاب « المغنى » ، فإذا هو يتضمن فصلاً طويلاً في الكلام على « ثبوت نبوة محمد ﷺ » ، وفي إعجاز القرآن ، وسائر المعجزات الظاهرة عليه ﷺ ، [المغنى ١٦ : ١٤٣ - ٤٣٣] ، فلما قرأته ، ارتفع كُلُّ شَكٍّ ، وسقط النَّقَابُ عن كُلِّ مستترٍ ، وإذا التعريضُ الذي ذكره عبد القاهر حين قال : « واعلم أن القولَ الفاسدَ والرأى المدخولَ ، إذا كان صدره عن قوم لهم نباهةٌ وصيتٌ وعلوٌ منزلة في نوع من أنواع العلوم غير العلم الذي قالوا ذلك القول فيه » [انظر ماضى] ، لا يعنى بهذا التعريض وبهذه الصفة أحداً سوى قاضى القضاة المعتزلي عبد الجبار ، فهو المعتزلي النابه الذَّكر ، البعيد الصيت ، العالى المنزلة في علم الكلام والأصول ، بيد أنه هو الخامل الذَّكر ، الخالى الوفاض من علم « البلاغة » و « الفصاحة » و « البيان » ، ولكنه بهذه البضاعة المزجاة من علم « الفصاحة » ، جاء يتكلم في الوجوه التى يقع بها التفاضل في فصاحة الكلام ، [المغنى : ١٦ : ١٩٧ - ١٩٩ وما بعدها] ، وفي « إعجاز القرآن » عامة !!

والدليل الساطع ، هو أن الأقوال التى ذكرتها آنفاً ، وقلت إن عبد القاهر لم يصرح بنسبتها إلى أحدٍ ، هى أقوال القاضى عبد الجبار في كتابه المغنى بنصّها ولفظها ، فهو يقول :

« إن الفصاحة لا تظهر في أفراد الكلام ، وإنما تظهر بالضم على طريقة مخصوصة » ، ثم يقول بعد ذلك : « إن المعانى لا يقع فيها ترايدٌ ، وإذن فيجب أن يكون الترايدُ عنه الألفاظ كما ذكرناه » [المغنى ١٦ : ١٩٩ ، ٢٠٠] وهذا القولان هما اللذان يدور كتاب « دلائل الإعجاز » على ردهما وإبطال معناهما . هذا فضلاً عن أقوالٍ أُخر ذكرها عبد القاهر ، ووجدتها ماثلةً بنصّها

أيضاً في هذا الموضع الذى ذكر فيه القاضى المعتزلى « إعجاز القرآن » ، كالتقول > في « جزالة اللفظ » ، حيث يقول القاضى : « ولذلك لا يصح عندنا أن يكون اختصاص القرآن بطريقة في النظم دون الفصاحة ، التى هى جزالة اللفظ وحسن المعنى » [المعنى ١٦ : ١٩٨ وما قبله] ، فيذكرها عبد القاهر في كتابه ثم يقول : « وأما الأخير ، فهو أننا لم نَرِ العقلاء قد رضوا من أنفسهم في شئ من العلوم أن يحفظوا كلاماً للأولين ويتدارسونه ، ويكلّم به بعضهم بعضاً من غير أن يعرفوا له معنى ، ويقفوا منه على غرض صحيح ، ويكون عندهم ، إن يسألوا عنه ، بيان وتفسيرٌ = إلّا « علم الفصاحة » فمن أقرب ذلك أنك تراهم يقولون إذا هم تكلموا في مزية كلام على كلام : « إن ذلك يكون بجزالة اللفظ » = وإذا هم تكلموا في زيادة نَظْم على نظم : « إن ذلك يكون لوقوعه على طريقة مخصوصة ، وعلى وجه دون وجه » ، ثم لا تجدهم يفسرون « الجزالة » بشيء » ، [دلائل الإعجاز : ٤٥٦] .

...

ولم أرَ بهذا الاستقصاء ، ولكنى أردت أن أنبه إلى علاقة لا ينبغي إغفالها أو التهاون فيها ، وهى هذه العلاقة بين كلام عبد القاهر ، وكلام القاضى عبد الجبار . ذلك أن عبد القاهر منذ بدأ في شق طريقه إلى هذا العلم الجديد الذى أسسه ، كان كلُّ همّه أن ينقُضَ كلام القاضى في « الفصاحة » ، وأن يكشف عن فساد أقواله في مسألة « اللفظ » ، بالمعنى المؤقت المحدّد في كلامه في كتابه « المعنى » ، دون المعنى المطلق للفظ من حيث هو لفظ وتُنطق لسان . وإغفال هذه العلاقة يؤدّي ، أو قد أدّى ، إلى غلط فاحش في فهم مسألة « اللفظ » و « المعنى » عند عبد القاهر في كتابه هذا . فلا « اللفظ » فهم على حقيقته عند عبد القاهر ، ولا « المعنى » أيضاً عُرف على حقيقته عنده .

وأنا أرجح أن عبد القاهر ، كتب كتابه هذا في أواخر حياته ، بدليل ما هدّثنا إليه النسخة المخطوطة من « الدلائل » ، التى رمزت إليها بالحرف « ج » ، كما سأبيّنه فيما بعد ، وأنّه كان يوشك أن يعيد النظر في كتابه ليجعله تصنيفاً في

علم جديد اهتدى إليه ، واستدركه على من سبقه ، وشقَّ له الطريق ومَهَّده ، ولكن آخِرمَتُهُ المنية قبل أن يحقق ما أراد . وأرجَّح أيضاً أن السرَّ في العَجَلَة التي صرَّفته عن التبويب والتقسيم والتصنيف ، وأوجَبَت أن يبنى الكتاب هذا البناء العجيب ، هو فيما أظُنُّ ، أن طائفة من المعتزلة ، من أهل العلم ، في بلدته جُرْجَان وفي زمانه ، كان لهم شَعْفٌ ولجاجةٌ وشُعْبٌ وجدالٌ ومناظرةٌ في مسألة « إعجاز القرآن » ، واثكأوا في جدالهم على أقوال القاضي عبد الجبار التي جاءت في كتابه « المغنى » ، والتي ذكرت مواضعها آنفاً ، وشَقَّقوا الكلام فيها ، وكانوا كما وصفهم عبد القاهر بقوله : « فَإِنْ أَرَدْتَ الصِّدْقَ ، فَإِنَّكَ لَا تَرَى فِي الدُّنْيَا أَعْجَبَ مِنْ شَأْنِ النَّاسِ مَعَ « اللَّفْظِ » ، وَلَا فِسَادَ رَأْيٍ مَازَجَ النُّفُوسَ وَخَامَرَهَا وَاسْتَحْكَمَ مِنْهَا وَصَارَ كَأَحَدِي طِبَائِعِهَا ، مِنْ رَأْيِهِمْ فِي « اللَّفْظِ » . فَقَدْ بَلَغَ مِنْ مَلَكَتِهِ لَهُمْ وَقُوَّتِهِ عَلَيْهِمْ ، أَنْ تَرَكَهُمْ ، وَكَأَنَّهُمْ إِذَا نُظِرُوا فِيهِ أُخِذُوا عَنْ أَنْفُسِهِمْ ، وَغُيِّبُوا عَنْ عَقُولِهِمْ ، وَحِيلَ بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ أَنْ يَكُونَ لَهُمْ فِيمَا يَسْمَعُونَهُ نَظَرٌ ، وَيَرَى لَهُمْ إِبْرَادٌ فِي الْإِصْغَاءِ وَلَا صَدْرٌ ، فَلَسْتَ تَرَى إِلَّا نَفُوساً قَدْ جَعَلَتْ تَرَكَ النَّظَرِ دَأْبَهَا ، وَوَصَلَتْ بِالْهُوَيْنَا أَسْبَابَهَا ، فَهِيَ تَعْتَرُّ بِالْأَضَالِيلِ ، وَتَتَبَاعَدُ عَنِ التَّحْصِيلِ ، وَتُلْقَى بِأَيْدِيهَا إِلَى الشُّبْهِ ، وَتُسْرَعُ إِلَى الْقَوْلِ الْمُمَوَّهِ » ، [دلائل الإعجاز : ٤٥٨] .

ومن الدليل أيضاً على العلاقة الوثيقة بين كتاب عبد القاهر ، وأقوال القاضي عبد الجبار في كتابه « المغنى » ، أى بين كتابه وبين المعتزلة ، أن كتابه خلاً من ذكر « الصِّرْفَةِ » ، وهى أشهر أقوال المعتزلة ، لأنها من اختراع شيخهم القديم النَّظَّامِ ، إلّا في موضع واحد من الكتاب كله [دلائل الإعجاز : ٣٩٠] . وذلك لأن القاضي عبد الجبار نفسه ، وهو إمامُ المعتزلة في زمانه ، ردَّ مقالة « الصِّرْفَةِ » ونَقَضَهَا في كتابه ، [المغنى ١٦ : ٣٢٣ - ٣٢٨] ، فأغفلها عبد القاهر أيضاً ، وخصَّصَهُم برسالته « الرسالة الشافية » ، الخارجة من كتاب دلائل الإعجاز ، والتي نشرتها ملحقةً بالكتاب .

مقدمة

هذا ما أردتُ أنبه إليه ، ليعيد الدارسون النظرَ في كتاب عبد القاهر ، وفي قضية « اللفظ » و « المعنى » التي اختلط الأمر فيها اختلاطاً شديداً أدى إلى فساد كبير في زماننا هذا ، وبالله التوفيق .

...

والآن ، أنصرفُ إلى القول في النسخ التي اعتمدتُ عليها في قراءة كتاب « دلائل الإعجاز » ، وفي التعليق عليه تعليقاً مختصراً ، وجعلتُ همى أن يكون قارئ الكتاب ماضياً في قراءته دون أن يتعثر أو يتلفت تلفتاً يعوقه عن المضى في قراءته ، فأعنته بتقسيمه إلى فقرٍ مرقمةٍ ، ودلتته على سياق كلام عبد القاهر ، فإنَّ كلامه ربّما شقَّ على كثير من أهل زماننا ، حين كُتب عليهم أن يهجرُوا كُتب أسلافهم من الفحول الأفاذ .

...

• النسخة المخطوطة الأولى « ج » : وهي من مكتبة « حسين جليبي معاني ، بتركية ، وعدد أوراقها : ٢٠٣ ورقة » ، ليس فيها اسم ناسخها ، ولكن تمت كتابتها في أواسط شهر ربيع الأول سنة ثمان وستين وخمسمئة (٥٦٨ هـ) ، أى بعد وفاة عبد القاهر بنحو سبع وتسعين سنة ، [دلائل الإعجاز : ٥٥٧] ، ونص كاتبها في أحد الفصول الملحق بالكتاب أن : « هذا آخر ما وُجد على سواد الشيخ من هذا الكتاب ، كتب في شعبان المبارك سنة ثنتين وسبعين وخمسمئة » ، (٥٧٢ هـ) [دلائل الإعجاز : ٥٦٨] ، ثم يذكر في صدر فصل آخر بعده : « هذا ممّا نُقل من مُسوّدته بخطه بعد وفاته رحمه الله » ، [دلائل الإعجاز : ٥٣٩] ، فدلّنا هذا على أنّه نقل ما نقل من خطّ عبد القاهر .

ولكن بقي شيء آخر ، هو أن على هذه المخطوطة في هامشها تعليقات بخط كاتبها ، استظهرت وأنا أقرأ الكتاب عند الطبع ، أنّها من تعليق عبد القاهر نفسه ، حتى جاءت مواضع تقطع قطعاً مبيناً أنها تعليقات عبد القاهر على

مقدمة

نسخته ، فدلّ هذا ، والذي قبله ، على أن هذه النسخة منقولة من نسخة عبد القاهر التي كتبها بخطّه في آخر حياته . وهذا بيان بأكثر المواضع التي نجاءت فيها الحواشي سلسلة ، وفيها الدلالة على ذلك :

ص : ٢٠ ، تعليق : ٢٧ / ٢ ، تعليق : ٣١ / ٥ ، تعليق : ١٥٢ / ٢ ، وفي صدره :
 « قال عبد القاهر / ١٥٩ ، تعليق : ٤ وهو أسلوب عبد القاهر / ١٦٢ ، تعليق : ١٦٥ / ١ ، تعليق : ٢ /
 ١٩٥ ، تعليق : ٢١٠ / ١ ، تعليق : ٢١٦ / ٣ ، تعليق : ٤ ، وهو أسلوب عبد القاهر / ٢٣٠ ، تعليق : ١ /
 ٢٦٤ ، تعليق : ٢ ، أسلوب عبد القاهر / ٢٧٦ ، تعليق : ١ ، ٢٨٨ / ١ ، ٢٨٩ ، تعليق : ٤ ، أسلوب
 عبد القاهر / ٢٩٠ ، تعليق : ١ ، أسلوب عبد القاهر / ٣٠١ ، تعليق : ٢ ، ٣١٠ / ٢ ، تعليق : ٤ / ٣١٣ ،
 تعليق : ١ / ٣١٨ ، تعليق : ١ / ٣٤٠ - ٢٤٣ ، تعليق : ٢ ، وكتب الناسخ « حاشية » ، ثم كتب فوقها : « هذه
 الحاشية مؤخره في أماليه المدونة » ، فهذا نصّ يقطع بأن جميع الحواشي منقولة من نسخة عبد القاهر ، وأيضاً
 فإن هذه الحاشية نفسها ستأتى في نص كلام عبد القاهر بعد قليل في رقم : ٤٠٥ / ٣٥٦ ، تعليق : ٢ /
 ٣٦٧ ، تعليق : ١ / ٣٧٣ ، تعليق : ٢ / ٣٧٤ ، تعليق : ٢ / ٣٨٠ ، تعليق : ٢ / ٣٨٣ ، تعليق : ١ ، ونصّ
 الحاشية : « هذا تعليل لقولى : لم يلزم من إثبات الآلهة » ، وهو نصّ قاطع بأن هذه الحواشي نسخة عبد القاهر
 / ٤٤٧ ، تعليق : ٢ / ٤٩٩ ، تعليق : ٢ ، وهو بلا شبهة من كلام عبد القاهر / ٥٠٢ ، تعليق : ١

وقد فاتنتى حواشي آخر كتبها عبد القاهر على هذه النسخة ، ولكنى لم أحسن قراءتها ، فلم أثبت منها شيئاً . والذي ذكرته آنفاً قاطع كما تّرى ، بأنّ ناسخ « ج » ، إنما نسخها من نسخة عبد القاهر نفسه ، وزاد فائدة خلت منها جميع النسخ ، ولهذا جعلتها هي الأصل الأوّل الذى اعتمدت عليه .

...

أما ترتيب هذه النسخة « ج » ، فهو كما يلي :

(١) من ص : ١ ، إلى ص : ٣٠٧ ، نصّ كتاب « دلائل الإعجاز » ، كما دلّت على النسخة الأخرى « س » ، كما سأبيّنه ، ثم ترك بياضاً بين الكلامين وكتب : « بسم الله الرحمن الرحيم » ، وهذا القسم يقع في مطبوعتنا من ص : ١ إلى ص : ٤٧٨

(٢) من ص : ٣٠٧ - ٣٣٢ ، ويبدأ فصل آخر ، وهو موجود بهذا الترتيب في مطبوعة رشيد رضا ، وهو في مطبوعتنا من ص : ٤٨١ - ٥٢٤

(٣) من ص : ٣٣٣ - ٣٤٣ ، فصل آخر ، موجود في نسخة رشيد رضا ، وهو في مطبوعتنا من ص : ٥٢٥ - ٥٣٨

(٤) من ص : ٣٤٣ - ٣٥١ ، موجود في نسخة رشيد رضا . مؤخراً عن موضعه في المخطوطة ، وهو فيها من ص : ٣٩٣ ، إلى آخر مطبوعته ، ص : ٤٠٢ ، وأتبعته في ذلك ، فهو في مطبوعتنا مؤخر أيضاً ، وهو فيها من ص : ٥٤٦ إلى ص : ٥٥٧

(٥) من ص : ٣٥٢ - ٣٥٦ ، موجود في نسخة رشيد رضا مقدماً عن موضعه في المخطوطة ، وهو فيها من ص : ٣٨٩ ، إلى ص ٣٩٣ ، وأتبعته أيضاً فهو في مطبوعتنا من ص : ٥٣٩ - إلى ص : ٥٤٥

(٦) من أوسط ص : ٣٥٦ ، إلى آخر ص : ٣٦٠ ، فصول ومسائل ملحقة بالكتاب ، ليست في نسخة رشيد رضا ، وهي في مطبوعتنا من ص : ٥٦١ ، إلى ص : ٥٦٩

(٧) من ص : ٣٦١ إلى ص : ٣٦٦ ، وبعدها ص : ٣٦٧ ، ٣٦٨ ورقة بيضاء فاصلة : « المدخل في دلائل الإعجاز من إملائه » ، وقد قدمها رشيد رضا في أول كتاب « دلائل الإعجاز » وأحسن ، فأتبعته وقدمتها في أول هذه المطبوعة أيضاً .

(٨) من ص : ٣٦٩ - ٤٠٥ ، « الرسالة الشافية في الإعجاز » ، هذه الرسالة خارجة من كتابه الموسوم بدلائل الإعجاز » ، وقد نُشِرَتْ من قبل كما سأذكر ذلك ، ونشرتها أيضاً ، وهي في مطبوعتنا من ص : ٥٧٣ إلى ص : ٦٢٨ فهذه هي النسخة التي جعلتها أصلاً أوّل ، لنفاستها وعنفها ، ولأنها

مقدمة

منقولة من خطّ الشيخ رحمه الله ، وعليها حواشيه بخطّه ، ولم تخلُ من بعض العيوب ، أشرت إليها في تعلّيقى على الكتاب .

...

• النسخة المخطوطة الثانية « س » ، وهى من مكتبة أسعد أفندى ٣٠٠٤ ، بتركية ، وليس فيها اسم ناسخها ولا تاريخ كتابتها ، والأرجح أنها من خطوط القرن السادس أيضاً أو القرن السابع . وهى نسخة نفيسة دقيقة مضبوطة ضبطاً كاملاً ، مع بعض العيوب التى تتخللها ، والتى أشرت إليها فى تعلّيقى على الكتاب ، وهى خالية من كلّ حاشية ، وهى التى دلّتنى على آخر كتاب « دلائل الإعجاز » ، وأن ما بعد ذلك فى نسخة « ج » ، إنما هو « رسائل وتعليقات » نقلها كاتب « ج » من خطّ عبد القاهر بعد وفاته رحمه الله ، والموجودة أيضاً فى الأصول التى طبعت عنها نسخة رشيد رضا . وهى تقع فى مطبوعتنا من أول الكتاب ص : ١ ، إلى ص : ٤٧٨ ، ونصّ كاتبها أنه بهذه النهاية تم كتاب « دلائل الإعجاز » .

فهاتان هما النسختان النفستان اللتان جعلتهما أصلاً لقراءتى وتعلّيقى .

...

• مطبوعة الشيخ محمد رشيد رضا رحمه الله سنة ١٣٢١ ، وهى أوّل مطبوعة صدرت ، من كتاب « دلائل الإعجاز » ، فكتب فى آخر الكتاب كلمة ذكر فيها أنه نشر كتاب « أسرار البلاغة » لعبد القاهر فى أول سنة ١٣٢٠ ، ثم قال : « لما هاجرت إلى مصر لإنشاء مجلة « المنار » الإسلامى فى سنة ١٣١٥ ، وجدت الأستاذ الإمام الشيخ محمد عبده ، رئيس جمعية إحياء العلوم العربية ، ومفتى الديار المصرية ، مُشتغلاً بتصحيح كتاب « دلائل الإعجاز » ، وقد استحضر نسخة من المدينة المنورة ، ومن بغداد ، ليقابلها على النسخة التى عنده . وأزيد الآن ، أنه قد غنى بتصحيحه أتمّ عناية ، وأشرك معه فيها إمام اللغة وآدابها فى هذا العصر ، الشيخ محمد محمود التركزى الشنقيطى ، وناهيك بكتابٍ اجتمع على تصحيح أصله علامتا المعقول والمنقول » .

مقدمة

فهذه المطبوعة إذن ، لها ثلاثة أصول مخطوطة لا أعرف عنها شيئاً ، ولكن لما لها من منزلة التقدم ، ولأن الذين تولّوا نشرها ثلاثة من كبار علمائنا في هذا العصر ، فقد جعلتها أصلاً ثالثاً ، واتبعت ترتيبها ، حتى لا تختل معرفة الناس بهذا الكتاب الجليل الذى بقى فى أيديهم على صورته هذه أكثر من ثمانين سنة . ولكن لا بُدَّ من الإشارة هنا إلى أن المخطوطتين « ج » و « س » ، قد صححتنا خللاً شديداً كان فى بضعة مواضع من الكتاب ، وكان شرّها وأبشعها ما وقع فى هذه المطبوعة فى ص : ٣٩٠ ، ٣٩١ ، وهو واقع فى مطبوعتنا ص : ٥٤٠ ، تعليق : ٤ ، فقد كان كلاماً لا يُعقل ولا يُهتدى إلى صوابه ، ولا أدرى كيف وقع هذا الخلل . وعندما بدأت قراءة الكتاب ونشره ، كانت نيتي أن أستبقى جميع تعليقات الشيخ رشيد رحمه الله ، ففعلت ذلك فى أوائل الصفحات ، ثم أضربت عن ذلك ، لقلة فائدة هذه الحواشى ، ولكيلا يختلط عملى بعمل غيرى ، ولكنتى لم أُخل تعليقاتى من الإشارة إلى تعليقاته رحمه الله .

فهذه المطبوعة ، إذن ، كأنها اعتمدت على خمس مخطوطات : مخطوطة « ج » و « س » ، ثم مخطوطة المدينة ، ومخطوطة بغداد ، ومخطوطة الشيخ محمد عبده ، وهى ثلاثة لا أعرف عنها شيئاً ، إلا ثقةً منى بعمل الشيخ رشيد رضا رحمه الله ، وغفر لنا وله .

...

بقى شيء واحد ، وهو أنى وضعت فى هامش الكتاب أرقام صفحات المخطوطة « ج » برسم الأعداد العربية المألوف فى بلادنا ، وأرقام صفحات المخطوطة « س » برسم الأعداد التى كتب بها الأعاجم أعدادهم ، وأما صفحات مطبوعة الشيخ رشيد ، فقد وضعت أرقام صفحاتها فى دائرة ○ هكذا ، وهى فاصلة فى سياق الكلام ، وآثرت ذلك ، لأن هذه المطبوعة بقيت دهرًا طويلاً فى أيدي العلماء ، وأحالوا إلى صفحاتها فى حواشيمهم ، لأنها أجود نسخة طبعت من كتاب « دلائل الإعجاز » حتى تمَّ طبعُ نسختنا هذه .

...

• أما « الرسالة الشافية » المثبتة في آخر نسخة « ج » ، فقد نص الناسخ على أنها « خارجة من كتابه الموسوم بدلائل الإعجاز » ، وقد نشرها من قبل الأستاذان « محمد خلف الله أحمد » و « محمد زغلول سلام » ، في مجموعة ذخائر العرب ، ضمن كتاب بعنوان : « ثلاث رسائل في إعجاز القرآن ، للرّماني ، والخطّابي ، وعبد القاهر الجرجاني » ، عن نسختنا « ج » نفسها . وقد آثرت أن أعيد نشرها ، لأنها قطعة من النسخة « ج » التي جعلتها أصلاً معتمداً للنشر ، ثم للسبب الذي ذكرته آنفاً من أن عبد القاهر ، كان ينقض بكتابه قول الطائفة التي اتبعت القاضي عبد الجبار من المعتزلة ، وقالت بقوله وردّته ، ولم يذكر فيه القائلين من المعتزلة بقول شيخهم القديم النظام في « الصرفة » ، وأفرد لهم هذه « الرسالة الشافية » ، ففيها الردّ على أهل « الصرفة » وغيرهم من المعتزلة . وكانت أيضاً هذه المطبوعة الأولى ، غير مطابقة كل المطابقة لما في المخطوطة ، كما أشرت إليه في التعليق عليها ، وأرجو أن أكون قد أحسنت .

...

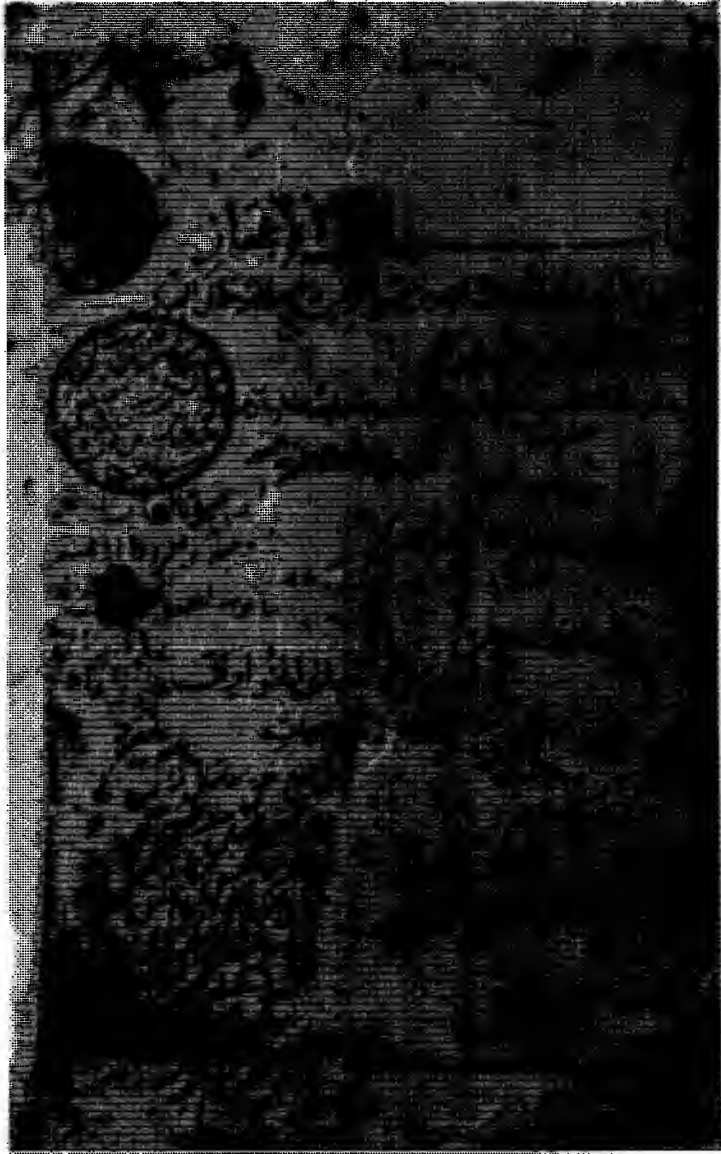
والحمد لله أولاً وآخراً على توفيقه وعظيم إنعامه عليّ ، بأن أتولّى قراءة هذا السفر الجليل والتعليق عليه ، مُقِرّاً بالعجزِ والتقصير ، ضارعاً إليه أن يغفر لي ما أسأت فيه ، وأسأله أن يعينني على ما أقحم نفسي فيه من عمل أريد به وجهه سبحانه ، ثُمَّ ما أضمره من خدمة هذه اللغة الشريفة النبيلة التي شرفها الله وكرمها بتنزيل كتابه بلسان عربيّ مبين ، وصلى الله على النبي الأميّ صلاة تزلّفنا عنده ، صلى الله عليه وسلم ، وصلى الله على أبويه الكريمين إبراهيم وإسماعيل وعلى سائر أنبيائه ورُسُلِهِ . اللهم اغفر لنا وارحمنا ويسر لنا كل عسير .

الثلاثاء : ٥ جمادى الأولى سنة ١٤٠٤

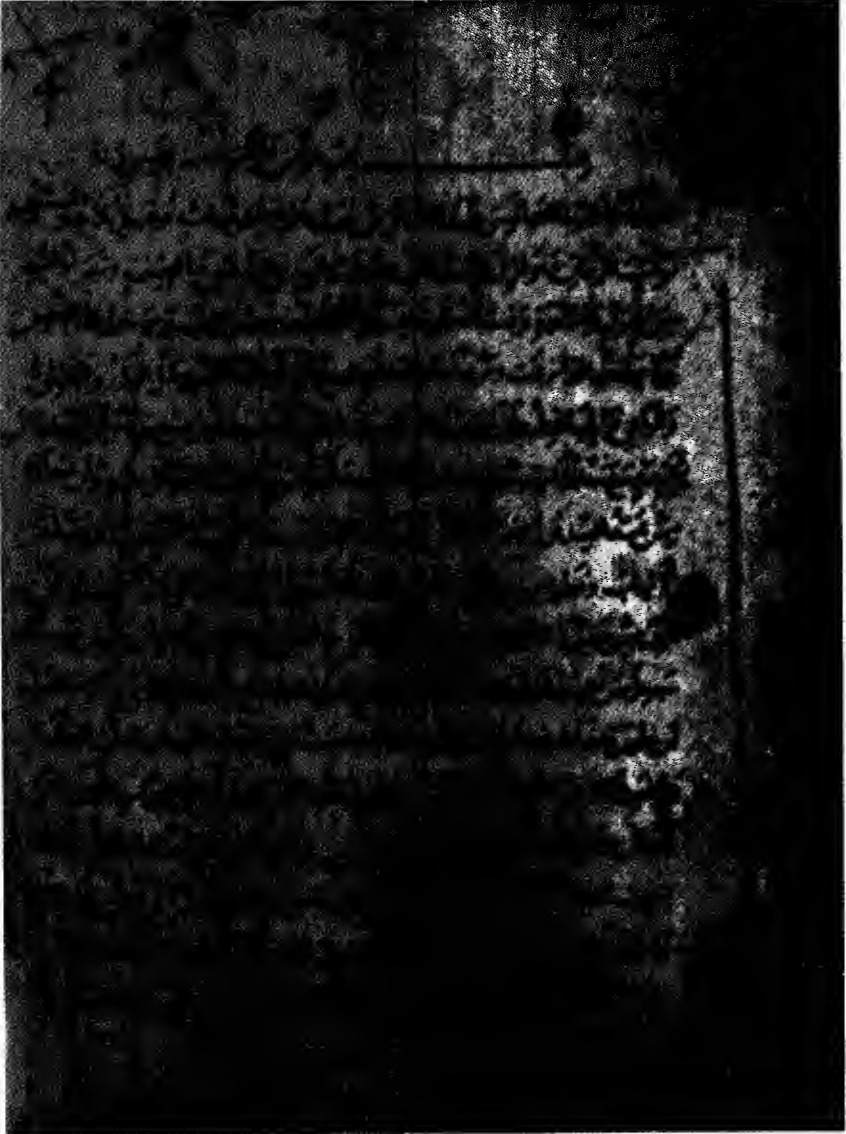
٧ فبراير سنة ١٩٨٤

مصر الجديدة / ٣ شارع الشيخ حسين المرصفي

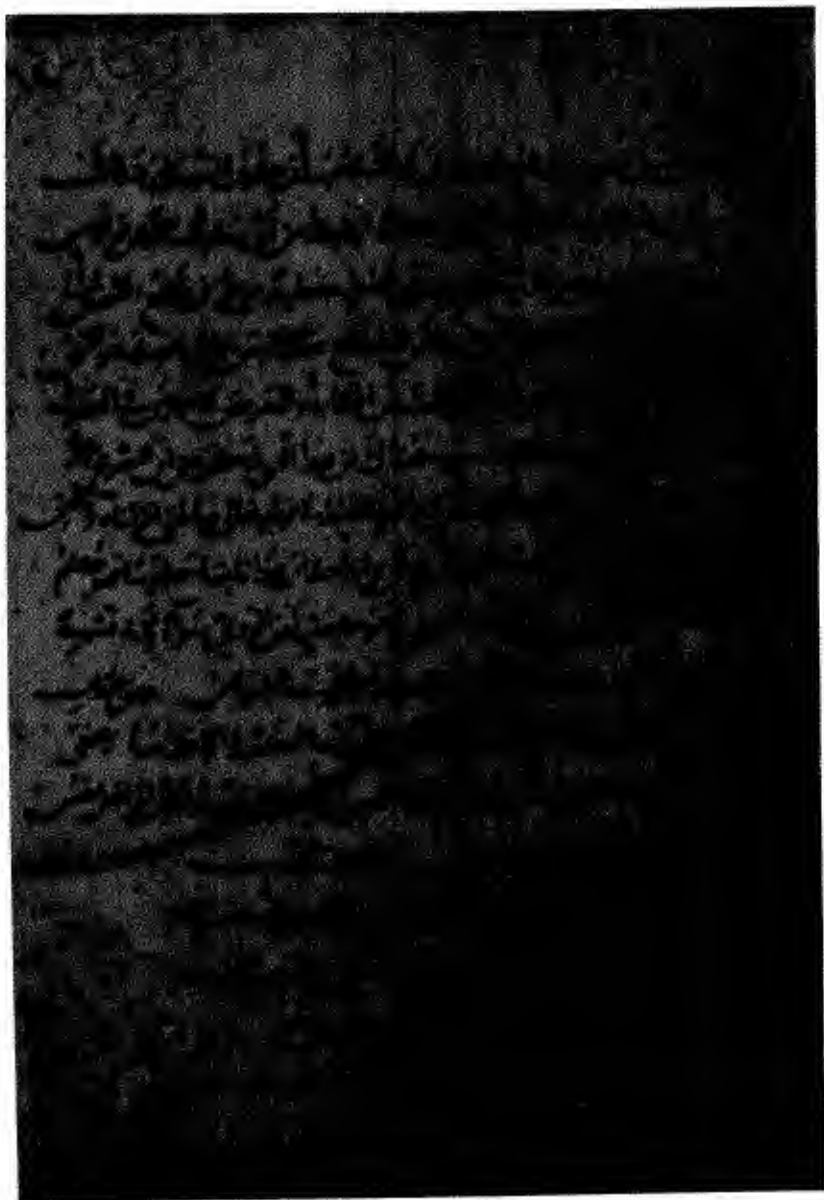
أبوفهم
محمود محمد شاكر



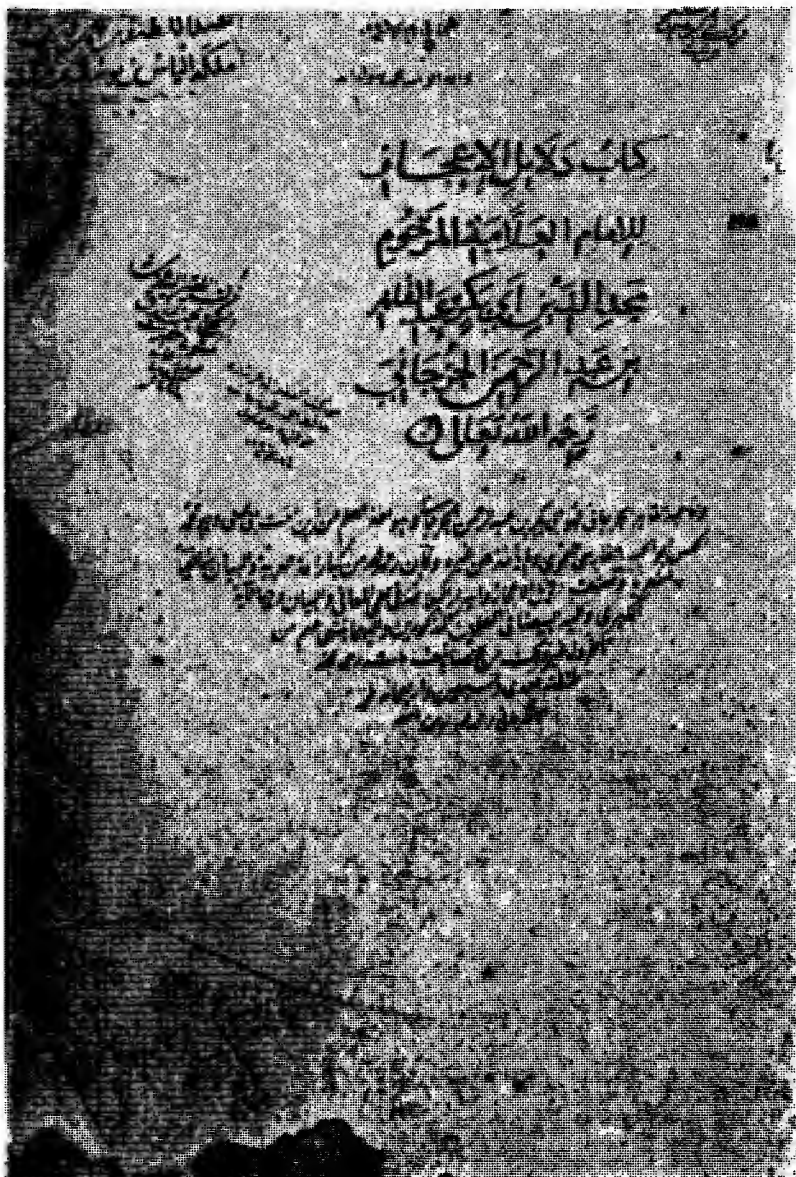
الصفحة الأولى من نسخة حسين جليبي ا معاني (دلائل الإعجاز)



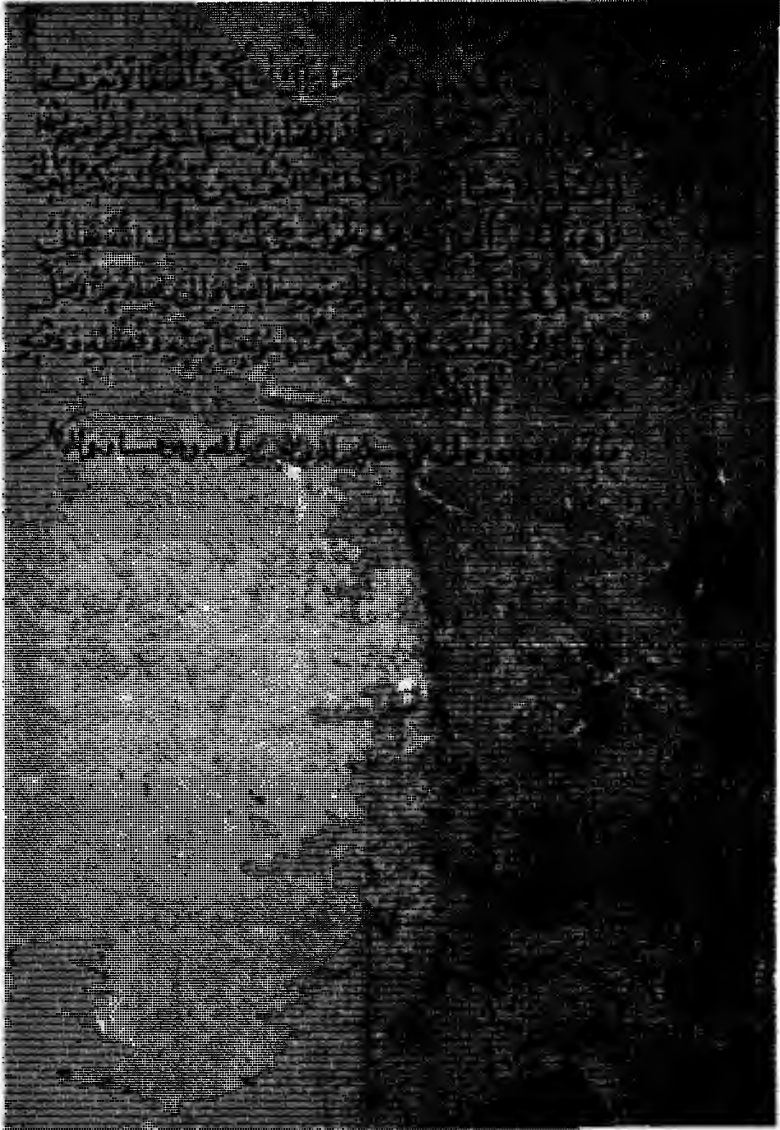
الصفحة الثانية من نسخة حسين جليبي ا معاني (دلائل الإعجاز)



صفحة ٣٥١ من نسخة حسين جليبي ا معاني (دلائل الإعجاز)



الصفحة الأولى من نسخة أسعد أفندي ٣٠٠٤ (دلائل الإعجاز)



الصفحة الأخيرة من نسخة أسعد أفندي ٣٠٠٤ (دلائل الإعجاز)

